إلى السادة/ مجلس إدارة بنك البلاد

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بشراء البنك لأسهمها المقترحة.

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالجدول المرفق بشراء البنك لأسهمها المقترحة ("الجدول") لبنك البلاد ("البنك") كما في ٣٠ يناير ٢٠٢٣، والمعدّ وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه.

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو الجدول المقدم لنا والمعدّ من قبل إدارة البنك والمرفق بهذا التقرير.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي المتطلبات الباب السادس، الفصل الأول، المادة ١٧(٣) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٣ (المعدّلة) ("اللائحة التنفيذية"، "المعايير").

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن:

- إعداد الجدول وفقاً للمعايير والتأكد من اكتماله ودقته.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد الجدول بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.
- حساب متطلبات رأس المال وكفاية رأس المال العامل وفقاً للمعايير.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود لدينا والمعتمد في المملكة العربية السعودية التي تتضمن الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من مكتبنا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول الجدول استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقا لمعيار ارتباط التأكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ (المعدّل)، "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العر بية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الجدول لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لمتطلبات المطبقة للائحة التنفيذية المتعلقة بشراء البنك لأسهمها المقترحة.

مسؤولياتنا (تتمة)

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والضوابط الرقابية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة عند إعداد هذا الجدول. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والضوابط الرقابية فيما يتعلق بإعداد الجدول وفقا لمتطلبات اللائحة التنفيذية.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة عند إعداد هذا الجدول:

- مراجعة محضر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، والذي تمت فيه الموافقة على القرار المتعلق بشراء البنك لأسهمها المقترحة.
- الحصول على الجدول كما في ٣٠ يناير ٢٠٢٣ الذي يوضح بالتفصيل أعمال البنك وحساباته التي تدعم المتطلبات المحددة في اللائحة التنفيذية المتعلقة بشراء البنك لأسهمها المقترحة.
- مقارنة عدد الأسهم المقترح بشراء البنك لأسهمها كما هو مبين في الجدول مع عدد الأسهم الموافق عليها بالقرار الصادر في اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.
- الحصول على سعر السوق المعلن لسهم البنك في تاريخ الجدول من تداول ومطابقته مع الحسابات ذات الصلة التي تم إجراؤها في الجدول لحساب تكلفة الشراء المقدرة لصفقة شراء البنك لأسهمها المقترحة.
- التحقق من الدقة الحسابية لحساب رأس المال العامل للزيادة في الموجودات على المطلوبات (بما في ذلك الالتزامات المحتملة وفقًا لقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها) التي تظهر في الجدول، الجزء أ، تستحق على مدى الاثني عشر شهرًا التالية من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مع التفاصيل الأساسية للمعلومات المالية غير المراجعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتي أعدتها الإدارة.
- التحقق من الدقة الحسابية لحساب رأس المال العامل للزيادة في الموجودات على المطلوبات (بما في ذلك الالتزامات الطارئة وفقًا لقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها) الواردة في الجدول، الجزء أ، والتي تستحق أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مع التفاصيل الأساسية للمعلومات المالية غير المراجعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتي أعدتها الإدارة.
- التحقق من إجمالي الموجودات والمطلوبات المحتملة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، كما هو مبين في الجدول، الجزء ب، على القوائم المالية المرحلية الموجزة للبنك لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.
- التحقق من الدقة الحسابية لحساب الموجودات الفائضة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ كما هو مذكور في الجدول، الجزء ب، (أي مقدار إجمالي الموجودات المتبقية بعد خصم إجمالي المطلوبات والالتزامات المحتملة وتكلفة الشراء المقدرة للأسهم التي سيعاد شراؤها من قبل البنك).
- التحقق من مبلغ أرباح البنك المحتجزة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ كما هو مبين في الجدول، الجزء ج مع القوائم المالية المرحلية الموجزة للبنك لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.
- التحقق من الدقة الحسابية لاحتساب فائض الأرباح المحتجزة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ (أي زيادة الأرباح المحتجزة بعد خصم أسهم الخزينة التي سيحتفظ بها البنك بعد شراء البنك لأسهمها المقترحة) كما هو مفصل في الجدول، الجزء ج.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد الجدول وفقا لمتطلبات اللائحة التنفيذية لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها.

علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

علاوة على ذلك، نظرًا لمتطلبات الإعلان من قبل الهيئة، صدر تقريرنا قبل الموعد المتوقع لشراء البنك لأسهمها المقترحة بوقت طويل. نتيجة لذلك، قد يختلف سعر سهم البنك في التاريخ الفعلي لتنفيذ صفقة شراء البنك لأسهمها المقترحة اختلافًا جوهريًا عن سعر السهم المستخدم في الوصول إلى تكلفة الشراء المقدرة لمعاملة شراء البنك لأسهمها المقترحة في الجدول كما في التاريخ الذي أعدته الإدارة والمرفق بتقريرنا. علاوة على ذلك، قد يختلف رأس المال العامل بعد معاملة شراء البنك لأسهمها المقترحة بشكل كبير عن الحساب الذي تقوم به الإدارة وينعكس في الجدول.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة. علاوة على ذلك، لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أو تقييم أي بيانات مستقبلية أو معلومات أخرى.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالجدول للسنة كما في ٣٠ يناير ٢٠٢٣ ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الجزء أ من الجدول الذي ينص على أن مبلغ رأس المال العامل المعروض في الجدول يتم احتسابه بناءً على المعلومات المالية غير المراجعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الجدول المرفق كما في ٣٠ يناير ٢٠٢٣ لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا للمتطلبات المطبقة للائحة التنفيذية المتعلقة بشراء البنك لأسهمها المقترحة.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة البنك للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الهيئة وفقًا للائحة التنفيذية. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو نشره باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقيتنا. إلى أقصى حد يسمح به النظام، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر.

برايس وترهاوس كوبرز

مفضل عباس علي
ترخيص رقم ٤٤٧

٨ رجب ١٤٤٤هـ
(٣٠ يناير ٢٠٢٣)